

---

## الفصل الثالث

### في جهود العلماء لمقاومة حركة الوضع

---

لا يستطيع من يدرس موقف العلماء - منذ عصر الصحابة إلى أن تم تدوين السنة - من الوضع والوضاعين وجهودهم في سبيل السنة وتمييز صحيحها من فاسدها، إلا أن يحكم بأن الجهد الذي بذلوه في ذلك لا مزيد عليه، وأن الطرق التي سلكوها هي أقوم الطرق العلمية للنقد والتمحيص، حتى لنستطيع أن نجزم بأن علماءنا رحمهم الله، هم أول من وضعوا قواعد النقد العلمي الدقيق للأخبار والمرويات بين أمم الأرض كلها، وأن جهدهم في ذلك جهد تفاخر به الأجيال وتتيه به على الأمم، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله واسع عليم.

وإليك بيان الخطوات التي ساروها في سبيل النقد حتى أنقذوا السنة مما دُبّر لها من كيد، ونظفوها مما علق بها من أوحال.

أولاً: إسناد الحديث: لم يكن صحابة رسول الله ﷺ بعد وفاته يشك بعضهم في بعض كما رأيت، ولم يكن التابعون يتوقفون عن قبول أي حديث يرويه صحابي عن رسول الله، حتى وقعت الفتنة وقام اليهودي الخاسر عبد الله بن سبأ بدعوته الآثمة التي بناها على فكرة التشيع الغالي القائل بالوهية علي رضي الله عنه، وأخذ الدس على السنة يربو عصباً بعد عصر، عندئذ بدأ العلماء من الصحابة والتابعين يتحرون في نقل الأحاديث ولا يقبلون منها إلا ما عرفوا طريقها ورواتها، واطمأنوا إلى ثقتهم وعدالتهم. يقول ابن سيرين فيما يرويه عنه الإمام مسلم في مقدمة «صحيحه»: «لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سئوا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع

فلا يؤخذ حديثهم» وقد ابتداء هذا التثبت منذ عهد صغار الصحابة الذين تأخرت وفاتهم عن زمن الفتنة، فقد روى مسلم في مقدمة «صحيحه» عن مجاهد أن بشيراً العدوي جاء إلى ابن عباس فجعل يحدث ويقول: قال رسول الله ﷺ كذا، وقال رسول الله ﷺ كذا فجعل ابن عباس لا يأذن لحديثه ولا ينظر إليه، فقال: يا ابن عباس ما لي أراك لا تسمع لحديثي، أحدثك عن رسول الله ﷺ ولا تسمع؟ فقال ابن عباس: إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلاً يقول: قال رسول الله ابتدرته أبصارنا وأصغينا إليه بأذاننا، فلما ركب الناس الصعب والذلول لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف. ثم أخذ التابعون في المطالبة بالإسناد حين فشا الكذب يقول أبو العالية: «كنا نسمع الحديث من الصحابة فلا نرضى حتى نركب إليهم فنسمعه منهم» ويقول ابن المبارك: «الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء» ويقول ابن المبارك أيضاً: «بيننا وبين القوم القوائم» يعني الإسناد<sup>(١)</sup>.

ثانياً: التوثق من الأحاديث وذلك بالرجوع إلى الصحابة والتابعين وأئمة هذا الفن، فلقد كان من عناية الله بسنة نبيه أن مدّ في أعمار عدد من أقطاب الصحابة وفقهائهم ليكونوا مرجعاً يهتدي الناس بهديهم، فلما وقع الكذب لجأ الناس إلى هؤلاء الصحابة يسألونهم ما عندهم أولاً، ويستفتونهم فيما يسمعون من أحاديث وأثار. روى مسلم في مقدمة «صحيحه» عن ابن أبي مليكة قال: «كتبت إلى ابن عباس أن يكتب لي كتاباً ويخفي عني فقال: ولد ناصح أنا أختار له الأمور اختياراً وأخفي عنه، قال: فدعا بقضاء عليّ فجعل يكتب منه أشياء ويمر بالشيء فيقول: والله ما قضى بهذا عليّ إلا أن يكون قد ضل» ولهذا الغرض أنه كثرت رحلات التابعين بل بعض الصحابة أيضاً من مصر إلى مصر ليسمعوا الأحاديث الثابتة من الرواة الثقة، وقد تقدم لك سفر جابر بن عبد الله إلى الشام، وأبي أيوب إلى مصر لسماع الحديث. ويقول سعيد بن المسيب: إني كنت لأسير الليالي والأيام

(١) مقدمة صحيح مسلم ١٠/١.

في طلب الحديث الواحد<sup>(١)</sup> وحدث الشعبي مرة بحديث عن النبي ﷺ ثم قال لمن حدثه به: «خذها بغير شيء قد كان الرجل يرحل فيما دونها إلى المدينة»<sup>(٢)</sup> ويقول بشر بن عبد الله الحضرمي: «إن كنت لأزكب إلى المصر من الأمصار في طلب الحديث الواحد لأسمعه»<sup>(٣)</sup>.

ثالثاً: نقد الرواة، وبيان حالهم من صدق أو كذب، وهذا باب عظيم وصل منه العلماء إلى تمييز الصحيح من المكذوب والقوي من الضعيف، وقد أبلوا فيه بلاءً حسناً، وتتبعوا الرواة ودرسوا حياتهم وتاريخهم وسيرتهم وما خفي من أمرهم وما ظهر، ولم تأخذهم في الله لومة لائم، ولا منعهم عن تجريح الرواة والتشهير بهم ورع ولا حرج. قيل ليحيى بن سعيد القطان: «أما تخشى أن يكون هؤلاء الذين تركت حديثهم خصماءك عند الله يوم القيامة؟ فقال: لأن يكون هؤلاء خصمي أحب إليّ من أن يكون خصمي رسول الله ﷺ يقول: لِمَ لم تذب الكذب عن حديثي؟».

وقد وضعوا لذلك قواعد ساروا عليها فيمن يؤخذ منه ومن لا يؤخذ، ومن يكتب عنه ومن لا يكتب.

ومن أهم أصناف المتروكين الذين لا يؤخذ حديثهم.

١ - الكذابين على رسول الله ﷺ، وقد أجمع أهل العلم على أنه لا يؤخذ حديث من كذب على النبي، كما أجمعوا على أنه من أكبر الكبائر، واختلفوا في كفره: فقال به جماعة، وقال آخرون بوجوب قتله واختلفوا في توبته هل تقبل أم لا؟ فرأى أحمد بن حنبل وأبو بكر الحميدي شيخ البخاري أنه لا تقبل توبته أبداً، واختار النووي القطع بصحة توبته وقبول روايته كشهادته، وحاله كحال الكافر إذا أسلم. وذهب أبو المظفر السمعاني إلى أن من كذب في خبر واحد وجب إسقاط ما تقدم من أحاديثه.

(١) جامع بيان العلم ٩٤/١.

(٢) نفس المصدر ٩٢/١.

(٣) المصدر السابق ٩٥/١.

٢ - الكذابون في أحاديثهم العامة: ولو لم يكذبوا على الرسول ﷺ، وقد اتفقوا على أن من عُرِفَ عنه الكذب ولو مرة واحدة ترك حديثه، قال مالك رحمه الله: «لا يؤخذ العلم عن أربعة: رجل معلن بالسفه وإن كان أروى الناس، ورجل يكذب في أحاديث الناس وإن كنت لا أتهمه أن يكذب على رسول الله ﷺ، وصاحب هوى يدعو الناس إلى هواه، وشيخ له فضل وعبادة إذا كان لا يعرف ما يحدث به».

أما إذا تاب من كذبه وعرفت عدالته بعد ذلك، فالجمهور على قبول توبته وخبره، وخالف أبو بكر الصيرفي فقال: كل من أسقطنا خبره من أهل النقل بكذبٍ وجدناه عليه لم نعد لقبوله بتوبة تظهر.

٣ - أصحاب البدع والأهواء: وكذلك اتفقوا على أنه لا يقبل حديث صاحب البدعة إذا كفر ببدعته، وكذا إذا استحل الكذب وإن لم يكفر ببدعته، أما إذا لم يستحل الكذب فهل يقبل أم لا؟ أو يُفَرَّق بين كونه داعية أو غير داعية؟ قال الحافظ ابن كثير: «في ذلك نزاع قديم وحديث، والذي عليه الأكثرون التفصيل بين الداعية وغيره»<sup>(١)</sup>. وقد حكى عن نص الشافعي، وحكى ابن حبان عليه الاتفاق فقال: لا يجوز الاحتجاج به عند أئمتنا قاطبة، لا أعلم بينهم خلافاً. ويظهر أن هذا ليس موضع اتفاق كما ادَّعى ابن حبان، فقد أخرج البخاري لعمران بن حطان الخارجي مَدَح عبد الرحمن بن ملجم وقد كان من أكبر الدعاة إلى رأي الخوارج، وأيضاً فقد قال الشافعي: أقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخطابية من الرافضة، لأنهم يرون الشهادة بالزور لموافقهم<sup>(٢)</sup>. وقد نقل الإمام عبد القادر البغدادي في كتابه: «الفرق بين الفرق» أن الشافعي عدل أخيراً عن رأيه في قبول شهادة أهل الأهواء وزاد في الاستثناء المعتزلة<sup>(٣)</sup> والذي يظهر لي أنهم يرفضون رواية المبتدع إذا روى ما يوافق بدعته، أو كان من طائفة عرفت بإباحة

(١) فالداعية إلى بدعته لا تقبل روايته، وغير الداعية تقبل.

(٢) اختصار علوم الحديث ص ١٠٧.

(٣) الفرق بين الفرق ص ١٠٣.